### تكثيف الجولات الرقابية على الأسواق وتشديد العقوبات على المخالفين

# رئيس الوزراء يطلب إجراء مراجعة لدقة أرقام الاستيراد والتصدير

## وزير الصناعة لـ«الوطن»: لا نؤكد انخفاض الأسعار لكننا نؤكد عدم ارتفاعها

| هناء غانم

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة حسين عرنوس على زيادة المكافآت الشهرية لأطباء وفني التخدير تقديراً للجهود التي يقومون بها وبهدف تحسين أوضاعهم المعيشية، ويأتي القرار ضمن حزمة من القرارات الهادفة إلى دعم العاملين في القطاع العام الصحي.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بتعديل المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ٢٠٠١ الناظم لآلية اتخاذ المعاهد التقانية كمراكز إنتاج بهدف تحقيق التكامل بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي وتحسين جودة مخرجات التعليم التقاني بما يدعم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومواكبة التطورات الحاصلة في سوق العمل، كما درس مشروع قانون التوقيع الرقمي وخدمات تقانة المعلومات ليحل محل قانون التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة رقم ٤ لعام ٢٠٠٩ بهدف مواكبة التطور المتسارع في قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات ودعم تطوير عملية صناعة البرمجيات الوطنية.

وأكد عرنوس ضرورة إجراء مراجعة دقيقة لعمل المرافئ ومدى دقة الأرقام المتعلقة بعمليات التصدير والاستيراد الإدارات واللجان الإدارية في الشركات المتوقفة والتابعة لمؤسسة الصناعات الغذائية التي ليست هناك إمكانية لإعادة تشغيلها حالياً إضافة إلى نقل العاملين على ملاكها إلى مؤسسات منتجة في المحافظة نفسها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الصناعة زياد صباغ أنه خلال جلسة مجلس الوزراء تمت مناقشة واقع المؤسسة العامة للصناعات الغذائية باعتبارها الجهة المعنية بتأمين المواد الغذائية لدعمها وزيادة حصتها السوقية وتوسيع نشاطاتها للقيام بمهامها بالشكل الأمثل لتأمين مواد غذائية ذات جودة عالية للمستهلك وبأسعار مقبولة أي بسعر التكلفة للمستهلك، وبهامش ربح بسيط جداً وذلك من خلال رؤية وضعتها الوزارة للنهوض بالمؤسسة وتعزيز دورها في الاستثمار والتصنيع الزراعي وتأمين حاجة السوق المحلية من المواد الغذائية.

وبيّن أن الحكومة وافقت على منح المؤسسة سلفة مالية للنهوض بعمل المؤسسة والشركات التابعة وزيادة إنتاجيتها، موضحاً أن المؤسسة تعاني نقصاً في السيولة لذلك تم إعطاؤها السلفة لشراء المواد الأولية لاسيما لشركة الألبان والكونسروة، لافتاً إلى أنه تتم إعادة تأهيل أحد معامل شركة الشرق بحلب وهناك عدة شركات تم عرضها للتشاركية لإعادة تأهيلها.

ولدى الاستفسار عن وجود تخفيض للأسعار خلال شهر رمضان أضاف الوزير: إننا لا يمكن أن نؤكد وجود تخفيضات على الأسعار، لكن بالتأكيد لن يكون هناك ارتفاع لأن موضوع ارتفاع الأسعار وانخفاضها مرتبط بعوامل تكلفة المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية، مضيفاً: ليست لدينا هوامش ربح كبيرة حتى نخفض الأسعار وأرباحنا بسيطة.

وذكر الوزير أنه خلال الجلسة تم الاتفاق على تشكيل لجنة مهمتها متابعة إدارة أصول هذه الشركات.

واطلع المجلس من وزير الكهرباء على سير العمل في إنجاز محطتي كهرباء الرستن بالالاذقية والمحطة الحرارية في حلب وشدد على أهمية المتابعة اليومية ومضاعفة الجهود لتذليل أي عقبات ووضع المحطتين بالخدمة في الوقت المحدد.

وفي الشق الخدمي وافق المجلس على استكمال تنفيذ أعمال الهيكل والإكساء والموقع العام والصرف الصحي للجزيرة ١٧ في مشروع توسع ضاحية قدسيا بريف دمشق كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

و بهدف ضبط الأسواق خلال شهر رمضان المبارك طلب مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس من الوزارات المعنية تكثيف الجولات الرقابية على الأسواق والتأكد من الالتزام بنشرة الأسعار الرسمية ووجود جميع المواد بكميات كافية في الأسواق وإنزال أشد العقوبات القانونية بالمخالفين والمحتكرين.

ولفت المجلس إلى الدور المهم لوزارتي الأوقاف والشؤون الاجتماعية والعمل في توسيع دائرة العمل الخيري وتنشيط عمل الجمعيات خلال الشهر الكريم بما يخفف الأعباء عن الأسر المحتاجة.

كما أكد المجلس أهمية تكثيف الرقابة على المشافي الخاصة ومخابر التحاليل الطبية والصيدليات والتأكد من التزامها بالأسعار المحددة من قبل وزارة الصحة، وشدد في سياق آخر على أهمية المتابعة المستمرة لمشروعات التشاركية مع القطاع الخاص ووضعها في الخدمة وفق البرامج الزمنية المحددة بما يعزز البنية الاقتصادية وزيادة الإنتاج وتأمين حاجة السوق المحلية.

كما اطلع المجلس من وزير الزراعة على خطة زراعة محصول القطن للموسم القادم وإجراءات تأمين مستلزمات زراعة المحصول وضرورة استثمار أكبر مساحة ممكنة لزراعة القطن وتأمين حاجة الصناعة المحلية، ولفت المجلس إلى أهمية اتخاذ كل الاستعدادات والتحضير الجيد لاستلام موسم القمح القادم وفق محفزات وسعر مجز للمزارعين، والعمل لاستلام كامل محصول الشعير باعتباره أساساً لتنمية الثروة الحيوانية.

نقل العاملين في الشركات الصناعية المتوقفة إلى مؤسسات في المحافظة نفسها

### أسعار الخضر تواصل ارتفاعها رغم تحسن الطقس وبورصة البندورة تسجل ٤ آلاف ليرة

# عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه لـ«الوطن»: أتوقع انخفاض الأسعار بعد ثالث أيام رمضان

| رامز محفوظ

رغم تحسن الطقس وانتهاء البرد والصقيع والذي أثر خلال الفترة الماضية في نمو الخضر والفواكه وصعوبة قطافها الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق إلا أن واقع أسعار الخضر لم يتغير ولم يشهد أي انخفاض مع تحسن الطقس بل على العكس تماماً فبورصة الأسعار لا تزال تشهد ارتفاعات يومية والأسعار مازالت تزداد غلياناً.

فعلى الرغم من طرح البطاطا المصرية في السوق وفي صالات السورية للتجارة إلا أن سعرها مازال مرتفعاً ووصل لحدود ٣ آلاف ليرة ناهيك عن سعر البانذنجان الذي واصل ارتفاعه ووصل سعر الكيلو لحدود ٣٥٠٠ ليرة وسعر كيلو البندورة الذي تراوح بين ٣٣٠٠ ليرة و٤٠٠٠ ليرة والزهرة ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ ليرة والبصل وصل لحدود ١٥٠٠ ليرة.

وأرجع عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه أسامة قزيز عدم انخفاض الأسعار مع تحسن الطقس لعدم مرور المدة الزمنية الكافية التي تؤدي لزيادة نمو النبات وزيادة الإنتاج، مشيراً إلى أن تحسن ودفء الجو بدأا منذ يومين، وقال: نحتاج لفترة زمنية أطول بحدود أسبوع كي يتحسن الإنتاج وتتوفر المواد في السوق بشكل أكبر.

وتوقع قزيز في تصريحه لـ«الوطن» أن تنخفض أسعار الخضر بعد مرور ثلاثة أيام على بداية شهر رمضان تقريباً في حال استقرار الطقس باعتبار أن الطلب على الخضر سيزداد خلال الأيام الثلاثة الأولى من الشهر الكريم ومن ثم سينخفض وبالتالي ستنخفض الأسعار.

وبين أن كميات الإنتاج ستزداد خلال شهر رمضان وستتضاعف معها الكميات التي ستصل إلى أسواق الهال ومن المرجح أن تنخفض أسعار كل أنواع الخضر بنسبة ٢٥ بالمئة.

وعن أسباب ارتفاع أسعار البندورة اليوم لأكثر مما كانت عليه خلال موجة البرد والصقيع أوضح قزيز أن ٩٠ بالمئة من إنتاج البندورة من الساحل السوري من بانياس وطرطوس ويتم تسويقها لكل محافظات القطر كما يتم تصدير نسبة منها إلى دول الخليج والعراق وبالتالي فإن استهلاك المادة كبير حالياً لذا نرى أن أسعارها مرتفعة، مشيراً إلى أن إنتاج الموسم الشتوي الحالي من كل أنواع الخضر لا يغطي ٢٠ بالمئة من حاجة القطر.

ورأى أن طرح السورية للتجارة البطاطا في صالاتها بسعر أقل من سعر السوق أمر جيد وإيجابي لكن هناك مشكلة في عدم تحديد الكميات وفتح الباب للناس بشراء الكميات التي ترغب فيها خشية أن يستغله بعض ضعاف النفوس من التجار الذين سيستجرون كميات كبيرة ويقومون ببيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة.

وأكد قزيز أن عدم انخفاض سعر البطاطا في السوق على الرغم من حصول التجار على مخصصاتهم من البطاطا المصرية المستوردة يعود لزيادة استهلاك المادة في السوق بالتوازي مع تأخر السورية للتجارة بعرض البطاطا في صالاتها وفي حال استمرارها ببيع المادة في صالاتها أربعة أيام إضافية من المؤكد سينخفض حينها سعر البطاطا في السوق.

ولفت إلى أن قرار مجلس الوزراء بالسماح باستيراد كمية ٢٠ ألف طن إضافية من البطاطا المصرية سيساهم بتوفير المادة وبتخفيض أسعارها في السوق، متوقعاً أن تكون حصة التجار من الكمية التي ستتم استيرادها ١٢ ألف طن وحصة السورية للتجارة ٨ آلاف طن.

وكان قد وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السماح باستيراد كمية ٢٠ ألف طن من مادة بطاطا الطعام من مصر على أن تصل آخر شحنة حتى تاريخ ١٥ نيسان القادم.



### نقص في رزم المال التي يتم سحبها من المصارف

# مدير في العقاري: يتم الرجوع للكاميرات وهناك حالات صحيحة وأخرى كانت محاولات احتيال على المصرف

| عبد الهادي شباط

يتداول العديد من المواطنين تعرضهم لحالة من الغبن لدى سحبهم لإيداعاتهم من المصارف عبر وجود نقص في رزم الكتل المالية، وأنه عادة ما يتم اكتشاف مثل هذه الحالات بعد مغادرة الزبون المتعامل المصرف والتمكن من عد الأموال التي سحبها من المصرف، بحيث إنه في حال اكتشافه النقص خارج المصرف يكون فقَدَ حقه في استرداد قيمة النقص المالي.

كما أكد عدد من المواطنين لـ«الوطن» أنهم سحبوا مبالغ مالية من المصارف مجلدة (الرزمة النقدية مغلفة بالنايلون) وهو ما يعزز أن هذه الكتلة المالية دقيقة ولم يتم التلاعب بها، إلا أنه ورغم ذلك تم اكتشاف حالات نقص فيها!

وفي متابعة أجرتها «الوطن» مع عدد من العاملين في المصارف تحفظ معظمهم عن الإجابة في حين أوضح مدير في المصرف العقاري أن العديد من الحالات وردت لإدارة المصرف تفيد بأن هناك نقصاً في المبالغ المالية التي تم تسليمها للزبون المتعامل مع المصرف ومنها ما وردت من إعلاميين زبائن لدى المصرف وجراء التحقيق في مثل هذه الحالات تبين أن بعضها صحيح وتمت معالجته وبعض الحالات لم تكن الشكوى صحيحة.

وبين أن الرجوع للكاميرات المخصصة لمراقبة العمل في القطاع المصرفي هو أكثر ما يساعد على اكتشاف حقيقة مثل هذه الحالات وأنه في حال اكتشاف أي حالة خلل متورط بها عامل لدى المصرف تتم إحالة المتورطين فوراً للتحقيق والمحاسبة فور ثبوت الخلل عليهم، موضحاً أن معظم الحالات التي وردت للمصرف يكون فيها حجم النقص بعض الأوراق النقدية من رزمة مالية، لكن أيضاً هناك بعض الحالات التي وردت للمصرف تبين من خلال الرجوع للكاميرات والتحقيق فيها أنها محاولة للاحتيال على المصرف، ومثال على ذلك راجع متعامل أحد الفروع بأن لديه نقصاً في المبلغ الذي سحبه من المصرف وعند الطلب منه إعادة المبلغ المسحوب تبين من خلال المطابقة مع صور الكاميرات أن المبلغ الذي أعاده وادعى أن فيه نقصاً من فئة الألف ليرة القديمة أظهرت الصور أنه تم تسليمه المبلغ من فئة الألفين.

وأضاف: بالعموم المصرف جاهز للمراجعة والتدقيق في أي حالة ترد ومعالجتها في حال اتضح أن فيها خللاً إضافة إلى أنه يتم التأكيد على ضرورة عد المبالغ التي يتم سحبها من المصرف في حينه وضمن المصرف.

وفي متابعة مع المدير عن حالة الازدحام على الصرافات بين أن عدم توفر الفئة النقدية ٥ آلاف ليرة لدى المصرف أدى إلى تغذية الصرافات بفئة الألفي ليرة وهو ما يسهم في بطء تنفيذ حركات السحب والقيم المالية التي يمكن تغذية الصراف بها والتي يمكن للمواطن سحبها في الحركة الواحدة خاصة أن المصرف يركز على التغذية من الفئة النقدية (٥٠٠٠) ليرة في صرافات العقاري لما له من الكثير من الإيجابيات أهمها سعة الصراف لجهة ارتفاع قيمة العملة التي يستوعبها حيث تصل سعة الصراف لنحو ٢٥٠٠ ورقة نقدية لدى الصرافات القديمة وإلى نحو ٣٠٠٠ ورقة نقدية لدى الصرافات الجديدة وهو ما يسمح بسعة حتى ١٥ مليون ليرة لدى الصراف الجديد تتوزع على عدة أدراج.

واعتبر أن توفر هذه الفئة لدى الصرافات يسهم في سرعة تنفيذ السحوبات ويخفف من عددها وبالتالي تراجع معدل الأعطال الفنية وحالة الاهتلاك للصراف وعلى التوازي لذلك يسهل على المتعامل حركة السحب وحمل النقود.

وبين أن حالة الصرافات العاملة لدى المصارف العامة تعاني جملة من الصعوبات يتم العمل على حلها وإيجاد البدائل والإجراءات التي تحد من حالة الازدحام أمام الصرافات خاصة مع صرف الأجور والمعاشات الشهرية مثل التوسع في تركيب عدد الصرافات وصيانة الصرافات القديمة وفق الممكن واستمرارها في العمل لكن هناك صعوبات تتصل بحركة التغذية ونقل الأموال للصرافات أهمها عدم توافر سيارات خاصة لنقل الأموال بالشكل الكافي وحالة نقص العاملين على صيانة وتغذية الصرافات وصولاً إلى موضوع التأمين ومشكلات تتصل بتوافر الطاقة الكهربائية اللازمة لبقاء الصراف في الخدمة وغيرها حيث يتم العمل في المناطق الرئيسية على تأمين محولات تعمل على المحروقات لتشغيل بعض الصرافات.

### تراجع أسعار النفط وسط مخاوف بازدياد الطلب في الصين

# رئيس شركة طاقة إيطالية: أوروبا صندوق فارغ فيما يتعلق بالطاقة

| الوطن

واصلت أسعار النفط خسائرها أمس مع توجه أوكرانيا وروسيا لإجراء محادثات سلام، بعد أن صرح لاديمير ميدينسكي، كبير المفاوضين الروس بعد انتهاء المحادثات بأن المحادثات بين موسكو وكييف كانت بناءة، جاء ذلك وسط المخاوف المتعلقة بالطلب بسبب إجراءات الإغلاق في شنغهاي، المركز المالي في الصين، نتيجة تفشي حالات كوفيد-١٩.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت ٦٠ سنتاً لتسجل ١١١,٨٨ دولاراً للبرميل، وهبطت العقود الآجلة لخام تكساس الأميركي بنحو ٥٩ سنتاً إلى ١٠٥,٣٧ دولارات للبرميل بعد تراجعها إلى ١٠٣,٤٦ دولارات للبرميل في وقت سابق. وخسر كلا العقدين نحو ٧ بالمئة أمس الأول الاثنين.

وكانت العقوبات التي فرضت على روسيا بعد بدء عمليتها في أوكرانيا قد حدت من إمدادات النفط ودفعت أسعاره لأعلى مستوياتها منذ ١٤ عاماً في وقت سابق هذا الشهر، ومما عوض أثر نقص المعروض إجراءات الإغلاق على مرحلتين في شنغهاي على مدى تسعة أيام والمتوقع أن تضر بالطلب على الوقود في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

وتترقب الأسواق كذلك اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك وحلفائها وهي المجموعة المعروفة باسم «أوبك+» يوم غد الخميس.

ومن المرجح أن تتمسك المجموعة بزياداتها المحدودة لإنتاج النفط في شهر أيار، وفقاً لعدة مصادر مطلعة، على الرغم من ارتفاع الأسعار ومطالبات من الولايات المتحدة ودول أخرى بزيادة الإنتاج.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي أمس الثلاثاء: إن المهمة الوحيدة «لأوبك+» هي تحقيق الاستقرار في الأسواق وتوفير أكبر قدر ممكن من الإمدادات وإن ممارسة الضغوط على أي شريك في التحالف النفطي لن تؤدي إلا إلى زيادة الأسعار.

وقال: من الصعب التنبؤ بمستقبل تقلبات السوق بسبب مسائل مثل ما إذا كان النفط الإيراني سيعود إلى السوق أو ما إذا كان هناك المزيد من الاستثمار في قطاع النفط والغاز، وأضاف: إنه يعتقد أنه سيكون هناك نمو في الطلب.

في الغضون أعلنت شركة غاز بروم الروسية أمس استمرار توريد الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا كما هو معتاد.

ونقلت وكالة «تاس» عن سيرغي كوبرانوف المتحدث باسم الشركة قوله في تصريح صحفي أمس: إن «الشركة مستمرة في تقديم الغاز الروسي للمرور عبر الأراضي الأوكرانية كالمعتاد وفقاً لطلبات المستهلكين الأوروبيين وهو ما يقدر بـ١٠٩ ملايين متر مكعب يومياً».

وأضاف: إن هذا الحجم يساوي تقريباً عمليات التسليم بموجب طلب الحجز طويل الأجل لعبور الغاز عبر أوكرانيا، مشيراً إلى أنه تم أمس الأول طلب الكمية ذاتها ١٠٩,٥ ملايين متر مكعب.

في السياق أكد كلاوديو ديسكالزي الرئيس التنفيذي لشركة إيني الإيطالية للطاقة أن استبدال الطاقة الروسية ليس مهمة سهلة وأن أوروبا لم تفكر قط في إستراتيجية لأمنها للطاقة.

ونقلت «رويترز» عن ديسكالزي قوله في منتدى للطاقة يقام بدولة الإمارات العربية المتحدة: إن «أوروبا صندوق فارغ فيما يتعلق بالطاقة وليست لديها إستراتيجية خاصة للطاقة ولم تفكر قط في إستراتيجية لأمن الطاقة».

وأضاف ديسكالزي: إن إمدادات الغاز تمثل مشكلة كبيرة في أوروبا حيث يعتمد الاتحاد المؤلف من٢٧ دولة على روسيا بنسبة ٤٠ بالمئة من حاجاته من الغاز وإن البحث عن بديل آخر ليس بالأمر السهل ولاسيما بعد أن طلبت روسيا من شركة /إيني/ الدفع بالروبل مقابل الغاز وهو أمر غير وارد في العقود القائمة بالنسبة للدول الأوروبية.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أصدر في وقت سابق من هذا الشهر تعليمات إلى البنك المركزي والحكومة وشركة غازبروم عن تحويل نظام المدفوعات مقابل توريدات الغاز الروسي للدول غير الصديقة إلى الروبل الروسي بدلاً من الدولار واليورو.